

## تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي فاجنر - بيكوك و ويزمان خلال الفترة (2000-2015)

ط.د. رقوب نريمان - جامعة سطيف 1

تاريخ الارسال: 2018/03/30

تاريخ النشر: أبريل 2020

### الملخص:

تناولنا في هذه المقالة تحليل ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر وفق نموذجي فاجنر - بيكوك و ويزمان خلال الفترة (2000-2015)، وقد توصلنا من خلال هذه الدراسة الإحصائية والقياسية، إلى أن ما جاء به أدولف فاجنر لا ينطبق كليا على الاقتصاد الجزائري، بسبب عدم إلمامه بجميع العوامل المؤثرة على زيادة النفقات العامة واكتفائه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمؤشر على النشاط الاقتصادي، أما عن قانون بيكوك و ويزمان فباعثاره يرى أن زيادة النفقات العامة مرتبطة بعوامل أخرى، فإن ذلك ينطبق على الجزائر بشكل جزئي، باعتبار أن الجزائر تعتمد على النفط في تركيبته الناتج المحلي الإجمالي؛ وعليه وباعتبار أن ظاهرة النفقات العامة راسخة في الاقتصاد الجزائري يستوجب على الجزائر العمل على فك ارتباط اقتصادها بسعر برمبل النفط من خلال تعميق سياسات الإصلاح الاقتصادي وتنويع اقتصادها والبحث عن مصادر تمويلية بديلة، مع ضرورة الأخذ بمخرجات النظرية الاقتصادية، و إيلاء الاهتمام بها، على غرار نموذجي فاجنر، بيكوك و ويزمان.

**الكلمات الدالة:** النفقات العامة، قانون فاجنر، قانون بيكوك و ويزمان.

**Abstract:**

In this paper, we analyzed the phenomena of increasing expenditures in Algeria according to the Wagner- Peacock and Wiesmann models during the period 2000-2015. In this statistical and standard study, we found that what was presented by Adolf Wagner is not entirely applicable to the Algerian economy, He is aware of all the factors that affect the increase in public expenditure and his per capita GDP as an indicator of economic activity. As for the law of Peacock and Wiseman, he considers that the increase in public expenditure is linked to other factors. This applies to Algeria in part, considering that Algeria depends on oil in the composition of the output to the local GDP. Therefore, considering that the phenomenon of public expenditure is firmly established in the Algerian economy, Algeria needs to work towards decoupling its economy at the price of oil barrel by deepening economic reform policies, diversifying its economy and seeking alternative sources of financing. Typical model is Wagner, Peacock and Wiseman.

**Keywords:** Expense, Wagner's Law, Peacock's Law and Wiseman.

## مقدمة:

إن اتجاه النفقات العامة نحو الزيادة المستمرة أصبحت من أهم الظواهر التي تتسم بها الاقتصاديات المعاصرة على اختلاف درجة تقدمها وتطورها، وقد حاول علماء المالية العامة منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر البحث في أسباب ذلك، فتعددت أفكارهم وآراؤهم، فمنهم من اعتبرها انعكاس لزيادة ثروة المجتمع وطريقة توزيعها، بينما اعتبرها البعض الأخر مظهرا لقانون اقتصادي يخص إحلال النفقات العامة محل النفقات الخاصة الذي برز أساسا كنتاج لتوسع الدولة في أداء وظائفها، وقد حظيت ظاهرة تزايد النفقات العامة بالعديد من الأطروحات والتبريرات المفسرة التي ارتكزت على تحليل عوامل الطلب أو العرض، فنجد أن الاقتصادي الألماني A.Wagner ربط ارتفاع حجم الإنفاق العام بالنمو الاقتصادي المحقق في حين أرجع J.Wiseman و A.T.Peacock هذا الارتفاع إلى الأزمات الاجتماعية والحروب بشكل لا يمكن فيه التنازل عن هذا الارتفاع حتى بعد زوال الأسباب المؤدية إليه. والجزائر كغيرها من الدول التي تبرز فيها ظاهرة تزايد النفقات بشكل جلي، نتيجة عدة أسبابها بعضها حقيقي والآخر ظاهري.

وعليه وبناء على القضايا المثارة أعلاه، يمكن صياغة التساؤل الرئيس لهذه الدراسة كالتالي:

❖ ما مدى انطباق نموذجي فاجنر - بيكوك و ويزمان على ظاهرة تزايد النفقات في الجزائر؟

ينطلق البحث من الفرضية التالية:

❖ تنطبق كل من نماذج فاجنر - بيكوك و ويزمان انطباق كلي على ظاهرة تزايد النفقات في

الجزائر.

ولمعالجة مختلف حيثيات الدراسة، تم تقسيمها إلى ثلاث محاور:

1- أسباب تنامي النفقات العامة؛

2- تفسير نموذجي فاجنر، بيكوك و ويزمان لظاهرة تزايد النفقات العامة؛

3- مدى انطباق نموذجي فاجنر، بيكوك و ويزمان على ظاهرة تزايد النفقات العامة في

الجزائر؛

1- أسباب تنامي النفقات العامة :

يعتبر الإنفاق العام أحد أبرز أدوات السياسة المالية وهو يعبر بشكل مباشر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الذي يعد ضرورة حتمية لضمان توازن الأداء الاقتصادي، تجنب الأزمات

وزيادة معدل النمو الاقتصادي. ويمكن تعريف النفقة العامة على أنها "مقدار نقدي يصدر عن شخص معنوي عام وموجه لتلبية منفعة عامة"<sup>1</sup>.

وجدير بالذكر أنه وعلى الرغم من اختلاف المدارس الاقتصادية حول طبيعة العلاقة بين الإنفاق العمومي والنمو الاقتصادي واتجاهاتها، إلا أنهما لم يختلفوا في كون زيادة النفقات العامة لا تعني دائما زيادة المنفعة العامة المترتبة عليها بشكل آلي، كما أنها لا تؤدي حتما إلى الرفع من التكاليف العامة على المواطنين، فقد تعود هذه الزيادة إلى أسباب ظاهرية فقط وليس حقيقية، فماذا يقصد بالزيادة الظاهرية والزيادة الحقيقية للنفقات العامة وما هي مسبباتها؟

**1-1- الزيادة الظاهرية للنفقات العامة ومسبباتها:** يقصد بالزيادة الظاهرية في النفقات العامة تلك الزيادة العددية أو الرقمية في الإنفاق العام دون أن يقابلها زيادة حقيقية في حجم الخدمات المقدمة أو تحسين مستواها، أي لا يقابلها زيادة مباشرة في متوسط نصيب الفرد من الخدمات العامة التي تقدمها الدولة، وكذلك لا تؤدي إلى زيادة في الأعباء على الأفراد، وترجع هذه الزيادة إلى الأسباب التالية<sup>2</sup>:

- **زيادة عدد السكان توسع إقليم الدولة:** لاشك أن زيادة عدد السكان سواء كانت هذه الزيادة طبيعية أو نتيجة توسع أقاليم الدولة تتطلب زيادة في حجم الخدمات العامة المقدمة من طرف الدولة، وبالتالي زيادة حجم الاعتمادات المرصودة لذلك، فتكون الزيادة ظاهرية بالنسبة للسكان الأصليين لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للمنفعة العامة؛

- **انخفاض قيمة النقود:** كما هو معروف كلما عرفت المستويات العامة لأسعار السلع والخدمات ارتفاعا مستمرا عبر الزمن كلما انعكس ذلك على تدني القدرة الشرائية للنقود، فهذه الزيادة في النفقات هي ظاهرية فقط كونها لا تؤدي إلى زيادة في حجم السلع أو الخدمات أو تحسين في نوعيتها عما كانت عليه سابقا؛

- **التوسع الإقليمي:** إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين فإن الزيادة في الإنفاق تكون

<sup>1</sup> محززي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص: 55.

<sup>2</sup> بالاعتماد على: - سعيد علي محمد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 88.

- محززي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص: 93.

- فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013، ص: 85.

مجرد زيادة ظاهرية، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات يكون راجعا لاتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة.

**1-2- الزيادة الحقيقية للنفقات العامة ومسبباتها:** يقصد بالزيادة الحقيقية للنفقات العامة تلك الزيادة الفعلية في قيمة النفقات العامة ونوعيتها، ومعنى أقرب نقول عن النفقات العمومية أنها ازدادت زيادة حقيقية عندما تؤدي إلى زيادة المنفعة الحقيقية المترتبة على هذه النفقات وكذلك زيادة عبء التكاليف العامة الناتجة عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية\*، وعموما يمكن التعرض لأهم الأسباب الحقيقية لظاهرة تزايد النفقات العامة فيما يلي:

**1-2-1- الأسباب الاقتصادية:** ترتبط الأسباب الاقتصادية بتنامي النشاط الاقتصادي والدخل الوطني، وزيادة تدخلات الدولة لمعالجة الاختلالات الاقتصادية:

**- زيادة الدخل الوطني:** إن توسع النشاط الاقتصادي بشقيه العام والخاص أدى إلى تنامي دخل الدولة سواء من الدخول المتأتية من مشاريعها الاقتصادية مباشرة، أو من خلال الاقتطاعات الضريبية المختلفة التي تفرضها الدولة على الأفراد الذين يمارسون أنشطتهم داخل إقليم الدولة. كل هذا أدى إلى زيادة الإيرادات العامة ما شجع الدولة على التوسع في إشباع حاجات المواطنين وتحسين مستويات الخدمات العامة الأمر الذي ترتب عليه زيادة حقيقية في النفقات العامة<sup>3</sup>؛

**- معالجة تقلبات الدورات الاقتصادية:** لقد أصبح التعرض للاضطرابات والأزمات الاقتصادية من السمات الأساسية للاقتصاديات المعاصرة، لذلك فقد توسعت الدولة العصرية في استخدام النفقات العامة لمواجهةها ومعالجتها، ما ترتب عنه تنامي فعلي غير مسبوق للنفقات العامة.

**1-2-2- الأسباب الاجتماعية:** تلعب العوامل الاجتماعية دورا بارزا في الزيادة الحقيقية للنفقات العامة باعتبارها ترتبط بمحاولة تحسين الخدمات العامة وتلبية رغبة ومطالب الأفراد في تطوير مستوى معيشتهم، ويمكن إيجازها في:

\* يمكننا التمييز بين الزيادة الحقيقية المطلقة والزيادة الحقيقية النسبية، حيث تعتبر الأولى كنتيجة للتطور العام للحياة الاقتصادية، فمثلا في الولايات المتحدة الأمريكية ازدادت النفقات بحوالي 400 مرة منذ ثلاثينيات القرن الماضي وكذلك في إنجلترا بحوالي 250 مرة. أما الزيادة الحقيقية النسبية فترجع بالأساس إلى الزيادة في بعض المتغيرات الاقتصادية المهمة في الاقتصاد، كالزيادة في الناتج الوطني الإجمالي أو الدخل الوطني، إذ يلاحظ الزيادة المستمرة لنسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، بما يعكس تضاعف أهمية القطاع العام في الاقتصاد الوطني. فمثلا تضاعفت أهمية القطاع العام في الولايات المتحدة الأمريكية وإنجلترا بحوالي 4مرات بين سنتي 1910 و1948.

<sup>3</sup> حسني خربوش، حسين البيحي، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر-القاهرة-،

2013، ص 147.

- **زيادة الوعي الاجتماعي:** لقد كان لانتشار التعليم دور بارز في تنامي الوعي الاجتماعي، ومن ثم ازداد وعي الأفراد بحقوقهم، فصاروا يطالبون الدولة بالقيام بوظائف لم تعرف من قبل، كالتأمين على البطالة، الفقر والمرض، الشيخوخة، ما ترتب عنه زيادة حقيقية في النفقات العامة<sup>4</sup>؛

- **حرص الدولة على تحقيق العدالة الاجتماعية:** يطالب الفكر المالي الحديث الدولة بالعمل على تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال الحد سيطرة الطبقة الغنية على الطبقات الفقيرة، وتوفير أسباب الحياة الكريمة للفرد، والحد من التفاوت الكبير في مستويات الدخل في المجتمع ، ما أدى إلى زيادة في مسؤوليات الدولة الاجتماعية وبالتالي زيادة حجم نفقاتها العمومية<sup>5</sup>.

**1-2-3- أسباب مالية:** ترتبط الأسباب المالية لزيادة النفقات العامة بسهولة الاقتراض، وتوفر الدولة على فوائض مالية غير مستغلة<sup>6</sup>:

- **سهولة الاقتراض:** يتعلق الأمر بكثرة اللجوء للقروض العامة للحصول على موارد مالية للخزانة العامة ، عن طريق طرح سندات للاكتتاب العام، ما يترتب عنه توسع في الإنفاق العام، خاصة عند مواجهة الأزمات مثل الكوارث الطبيعية أو الأزمات المالية الكبيرة، فضلا عما تستتبعه خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده من زيادة في النفقات العامة؛

- **توفر الفوائض المالية لدى الدولة :** يؤدي وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لغرض معين إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في وجوه غير ضرورية وبذلك تزداد النفقات العامة.

**1-2-4- الأسباب العسكرية:** يعتبر الأمن العام والدفاع من مظاهر السيادة الوطنية، وبالتالي كان لزاما على الدولة تخصيص مبالغ مالية ضخمة لتدعيم هذا القطاع بالمعدات الضرورية تأهباً للأخطار المرتقبة خصوصا مع اتساع نطاق الحروب في الآونة الأخيرة. ويمكن اختصارها في ما يلي<sup>7</sup>:

- سعي الدول لمواكبة التطورات الهائلة في مختلف أنواع المعدات العسكرية؛

- تنامي أعداد الجيوش وما يتطلبه من مهمات عسكرية لهم (ملبس مأكّل ومأوى تجهيزات)؛

<sup>4</sup> محززي محمد عباس، مرجع سبق ذكره، ص95.

فتحي أحمد ذياب عواد، مرجع سبق ذكره، ص 90.

<sup>6</sup> محمود الوادي وآخرون، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2002، ص73.

<sup>7</sup> بالاعتماد على: - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، 2013، ص297.

- محمد حلمي مراد، مالية الدولة، منشورات جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر، ص 103-105.

- كثرة الحروب وضعف الرقابة على النفقات أثناء الحرب، واستمرار التوترات الدولية والهواجس الأمنية الداخلية.

## 2- تفسير نموذجي فاجنر، بيكوك و ويزمان لظاهرة تزايد النفقات العامة

حضيت ظاهرة تزايد النفقات العامة باهتمام عديد الباحثين والمفكرين، والذين قدموا عدة تبريرات تفسر هذه الظاهرة، وإن اختلفت في بعض الأحيان تبعا لوجهة نظر كل باحث، وسنحاول أن نعرض لأهم النماذج التي تطرقت لهذه الظاهرة، على غرار نموذجي فاجنر، بيكوك و ويزمان.

### 2-1- قانون فاجنر "Loi de Adolphe Wagner": يعتبر العالم الألماني أدولف

فاجنر "Adolf Wagner" أول من لفت الأنظار إلى قانون زيادة النفقات العامة عام 1893<sup>8</sup>؛ والتي تؤكد على أن حجم القطاع العام في الاقتصاد ينمو مع نمو الدخل القومي، حيث صاغ قانون زيادة توسع نشاط الدولة "The activity state of extension increasing of Law"، دلالة على التزايد المستمر في النفقات العامة الذي يعكس حجم الدولة، والذي أصبح الآن يعرف باسم قانون فاجنر. "wagner's law"<sup>9</sup> قانون فاجنر" أو قانون الزيادة المستمرة للنشاط العام" "the law of increasing extension of state activity"<sup>10</sup>، ويستند عمل فاجنر على الملاحظة التجريبية في عدد من البلدان الصناعية حيث شهدت نموا ثابتا وسريعا في النفقات العامة منذ القرن الماضي، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية.

وبالرجوع إلى البيانات الإحصائية الخاصة بتطور الإنفاق العام في العديد من الدول بعد الحرب العالمية الثانية تظهر بوضوح اتجاه النفقات العامة إلى التزايد باطراد بغض النظر عن درجة النمو

<sup>8</sup> John Loizides and George Vamvoukas, Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics, Vol. VIII, No. 1 (May 2005), 125-152, p: 126.

Testing Keynesian versus Wagner Hypothesis on the linkage between <sup>9</sup> Saleh Said Masan, Proceedings of the Fourth Asia- Government Spending and Economic Growth in Oman, Pacific Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences (AP15Malaysia Conference) ISBN - 978-1-63415-762-9 Kuala Lumpur, Malaysia, Paper ID: KL553 , 7-9 August, 2015 ,P 08-09

<sup>10</sup> وليد حنا عزيز، "ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في الأردن\_دراسة مقارنة"، مؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2005/03/16،

منشور على الموقع <http://www.jps-dir.com/forum/upload/1364/21.pdf>

الاقتصادي والفلسفة المذهبية السائدة فيها. ويفسر فاجنر هذه الظاهرة اعتمادا على عدة عوامل أهمها<sup>11</sup>:

- عند ارتفاع معدلات السكان والتصنيع فإن الدولة تجد نفسها مجبرة على زيادة وظائفها الرقابية والإدارية بشكل يؤدي إلى إحلال الأنشطة العامة محل الأنشطة الخاصة، باعتبار أن التصنيع يؤدي إلى بروز علاقات تعاقدية أكثر تطورا وتعقيدا توجب مراقبة وإدارة أكبر من الدولة لضمان كفاءة أكبر للأداء الاقتصادي، وهذا يزيد من نفقاتها؛

- النمو الاقتصادي يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع ذات المرونة الدخلية المرتفعة كالتعليم والسلع والخدمات الثقافية والترفيهية؛

- إن تمويل المشروعات ذات الأهداف التنموية بعيدة المدى وما يصاحبها من تغيرات تقنية سيؤدي إلى ضغوط على الدولة لتدخل أكثر في الاقتصاد، الأمر الذي ينجر عنه آثار مالية على الميزانية .

وقد تم اختبار قانون "فاجنر" باستعمال العديد من العلاقات الرياضية التي تعبر عن توجهات مختلفة ويمكن التعرض في الجدول الموالي<sup>12</sup>:

#### الجدول رقم (01): النماذج المطورة لتفسير تنامي النفقات العامة

الصيغة الرياضية للنموذج	العالم	النموذج
$RGE = F(RGDP)$	Peacock-Wiseman 1967	النموذج الأول
$RGE = F(RGDP/N)$	Goffinan 1968	النموذج الثاني
$RGE/N = F(RGDP/N)$	Michas 1975	النموذج الثالث
$RGE/RGDP = F(RGDP/N)$	Musgrave 1969	النموذج الرابع
$RGE/RGDP = F(RGDP)$	Mann 1980	النموذج الخامس

<sup>11</sup> حمد بن محمد آل الشيخ، "العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002، ص136

<sup>12</sup> Hussin Abdullah ; Selamah Maamor ; Relationship between National Product and Malaysian Development Expenditure: Wagner's Law Validity Application; international Government management; vol5 n°1; January 2010; p:90 Journal of business and





ويتضح من الشكل أن العلاقة بين المتغيرين كانت "م-أ-م ج"، وأصبحت خلال السنة (ن+4)"م ب-م د".

ويظهر جليا أن المسافة "ج د" < "أ ب" ما يعني أن معدل نمو متوسط نصيب الفرد من النفقات الحقيقية يزيد بنسبة أكبر من نصيبه في الدخل الوطني الإجمالي.

رغم محاولة فاجنر لتفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة إلا أنه واجه جملة من الانتقادات التي تشكك في صحته وواقعيته، وتؤكد على أنه نتاج حالة خاصة عايشها فاجنر في ألمانيا لعل أبرزها:

-اقتصرت تفسير فاجنر لظاهرة تزايد النفقات العامة خلال القرن 19 على العوامل الاقتصادية فقط وإهمال بقية العوامل الأخرى مثل العوامل الاجتماعية والسياسية... ؛

-فاجنر لم يؤسس قانونه على ضرورة تاريخية وإنما على معطيات رقمية؛

-هذا القانون وإن كان واضحا بالنسبة لتقرير ظاهرة النمو المطلق للإنفاق العام، إلا أنه لا يبين بوضوح معدل نمو الإنفاق<sup>13</sup>.

رغم هذه الانتقادات إلا أن ذلك لم يبلغ صحة قانونه الذي أثبتت عدة دراسات واقعيته خصوصا في البلدان التي تكون في أولى مراحل تنميتها الاقتصادية، أين تزداد الحاجة إلى مزيد من التدخل الحكومي لمطابقة عرض السلع والخدمات العامة مع أي تغيير في الطلب، وكذا ضبط أجور موظفي القطاع العام وتحديد حجم ونوع التحويلات والإعانات الممنوحة للأعوان الاقتصاديين وتوفير آليات الرقابة وضبط المعاملات قصد مواصلة وسيورة التنمية الاقتصادية.

## 2-2- الأثر الإزاحي لبيكوك و ويزمان Thèse de Alan Peacock et Jai Wiseman :

"Wiseman: قدم كل من بيكوك و ويزمان في دراستهما تحت عنوان " نمو الإنفاق العام في المملكة المتحدة سنة 1961، تفسير للتقلبات في الإنفاق الحكومي مع مرور الوقت\_على أساس الخبرة المكتسبة خلال الفترة 1890-1955 على عكس قانون فاجنر قدم تفسير لاتباع الإنفاق في علاقته بالنمو الاقتصادي<sup>14</sup> ، وفي رأيهم فإن دراسة سلوك الإنفاق من سنة لأخرى قد تكون

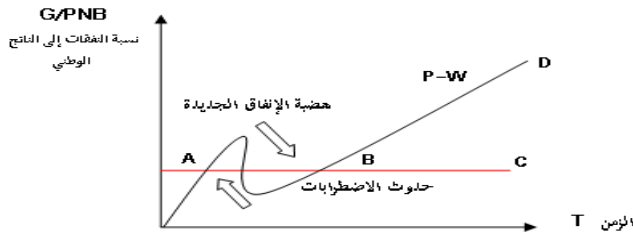
<sup>13</sup> زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003، ص11.

<sup>14</sup> لمزيد من التفصيل أنظر:

أكثر أهمية لصياغة السياسات من خلال تحليل الاتجاهات على المدى الطويل. وتقوم هذه الفرضية على<sup>15</sup> :

- أن الحكومة تكون قادرة دائما على إيجاد طرق مجدية لإنفاق الدخول أو العائدات المتاحة.
- أن الشعوب غير راغبة في معدلات ضريبة عالية.
- أن الحكومات ليس أمامها سوى القبول برغبات هذه الشعوب. ويمكن تمثيل فرضية الأثر الإزاحي لبيكوك و ويزمان في المنحنى الموالي.

### الشكل رقم (02): المنحنى الممثل لقانون بيكوك- ويزمان لتفسير ظاهرة تزايد النفقات



المصدر: علي لطفي، «المالية العامة: دراسة تحليلية»، مكتبة عين شمس-

مصر، 1995، ص 125.

يمثل المنحنى (P-W) تطور نسبة الإنفاق العامة إلى الناتج الوطني عبر الزمن، إذ نلاحظ من خلال الشكل أن الاضطرابات الاجتماعية تؤدي لارتفاع هذه النسبة إلى غاية النقطة (A) بفعل أثر الإزاحة ومن المفترض أن تسير نسبة النفقات العامة إلى الناتج الوطني من النقطة (B) إلى النقطة (C)، إلا أن تدخل كل من أثر التركيز والتفتيش حال دون ذلك فارتفعت تلك النسبة إلى غاية النقطة (D). ويرجع كل هذا لثلاث تأثيرات هي<sup>16</sup>:

- أثر التركيز: "L'effet de concentration" ويتولد من رغبة السلطات العمومية في التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية، وتحقيق التوازن الاقتصادي؛

<sup>15</sup> دحاني مجّد، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر - بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر -، مجلة الاقتصاد والمناجمت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012، ص 06.

<sup>16</sup> علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 124.

- أثر الإزاحة: "L'effet de déplacement" المقصود به إزاحة الإنفاق العام المرتفع والإيرادات الضريبية المرتفعة للإنفاق العام المنخفض والإيرادات الضريبية المنخفض، ويحدث هذا نتيجة الاضطرابات الاجتماعية التي تتطلب زيادة الإنفاق العام، وبالتالي زيادة الإيرادات من الضرائب، لكن مع مرور الأزمة لا تعود تلك النفقات العامة إلى نصابها الأول لأن المجتمع أصبح قادرا على تحمل العبء الضريبي أكثر من السابق وبالتالي تمويل النفقات المرتفعة إذن يبقى الإنفاق العام في أعلى مستوى؛

- أثر التفتيش "L'effet de d'inspection": ينجم عن تطور الدولة وتدخلها في مختلف المجالات فضلا عن الحروب والتصدعات الاجتماعية.

**3- مدى انطباق نماذج فاجنر، بيكوك و ويزمان على ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015):** لقد قام العديد من الاقتصاديين بدراسة صحة قانون أدولف فاجنر، و بيكوك و ويزمان غير أن نتائج هذه البحوث لم تكن متطابقة، فبينما تؤكد بعض الدراسات على صحة هاذين القانونين، إلا أن دراسات أخرى شككت في صحتها، ونحن من خلال هذا العنصر نحاول تحليل مدى انطباقها على واقع الاقتصاد الجزائري معتمدين في ذلك على التحليل الإحصائي والتحليل القياسي.

**3-1- تحليل مؤشرات تزايد النفقات العامة في الجزائر:** قبل التطرق لتحليل واختبار مدى تطابق نموذجي فاجنر و بيكوك و ويزمان على واقع الاقتصاد الجزائري، يتعين علينا مساندة التزايد الحقيقي للإنفاق العمومي في الاقتصاد الجزائري، وذلك عن طريق تحليل هذا التزايد وفق بعض المؤشرات المتعارف عليها نذكر منها: الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج القومي والناتج المحلي، الميل الحدي والمتوسط للإنفاق العمومي.

**3-1-1- الإنفاق العمومي كنسبة من الناتج الداخلي الخام:** يعكس الجدول رقم(02) نسبة الإنفاق الحكومي بشقيه الجاري والاستثماري إلى الناتج المحلي الإجمالي، حيث شكل ما نسبته 36% من الناتج المحلي الإجمالي كمتوسط للفترة المدروسة (2000-2016)، رغم أن الأهمية النسبية للإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي عرفت وتيرة متصاعدة منذ سنة 2002 حيث سجلت 34%، لتصل إلى حدود 42% سنة 2016؛

## الجدول رقم (02): الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي

الأهمية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي			السنوات
نفقات التجهيز	نفقات التشغيل	الإنفاق العمومي	
7,85	20,88	28,74	2000
10,15	24,65	34,80	2002
9,72	21,61	31,33	2004
12,10	13,99	26,09	2006
17,19	20,73	37,92	2008
16,02	22,81	38,83	2010
14,58	28,94	43,52	2012
15,18	26,40	41,58	2014
15,04	27,78	42,82	2016
19,35	21,94	41,29	2018

## المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الملحق رقم(01)

وإذا أخذنا بهذا المؤشر لقياس حجم تدخل الدولة فإننا نلاحظ تواصل تنامي في حجم تدخلها في السنوات الأخيرة، حيث تعدى 40% رغم اتجاه الحكومة نحو ترشيد النفقات العمومية، وفي اعتقادنا يرجع ذلك إلى التأثير الذي يمارسه انخفاض حجم القطاع النفطي على تركيبة الناتج المحلي الخام.

**3-1-2- مؤشر الميل الحدي والمتوسط للإنفاق العمومي:** يعكس لنا مؤشر الميل المتوسط للإنفاق الحكومي عن نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي، وهو يعتبر من بين المؤشرات الهامة التي تدل على ظاهرة تزايد النفقات العامة في اقتصاد ما، أما مؤشر الميل الحدي للإنفاق الحكومي فيقيس الزيادة في الإنفاق الحكومي نسبة إلى الزيادة في الناتج المحلي، بمعنى أنه إذا زاد الناتج المحلي بـ 1 دج بكم ستزداد قيمة الإنفاق، وعليه فهو يبين ذلك الجزء من الزيادة في الناتج المحلي التي تذهب كإنفاق حكومي، حيث أنه كلما ارتفع الميل الحدي دل ذلك على زيادة الإنفاق الحكومي بمعدل أكبر من زيادة الناتج المحلي؛

## الجدول رقم (03): تطور الميل المتوسط والحدي للنفقات العامة خلال الفترة 2015/2000

السنة	الميل المتوسط (%)*	الميل الحدي (%)	السنة	الميل المتوسط (%)	الميل الحدي (%)
2000	0,29	/	2008	0,38	0,64
2002	0,34	0,78	2010	0,37	0,11
2004	0,31	0,22	2012	0,43	0,74
2006	0,29	0,43	2014	0,41	1,73
2007	0,33	0,77	2015	0,45	-1,63

\* الميل المتوسط للنفقات العامة = النفقات العامة لسنة ما / الناتج المحلي لإجمالي السنة تقسها

## المصدر: من إعداد الطالبة

من خلال الجدول رقم(03)، يتضح لنا أن الميل المتوسط للنفقات العامة خلال الفترة 2015-2000 ، قد عرف ارتفاعا معتبرا ويرجع ذلك لزيادة الناتج المحلي الإجمالي المخصص للنفقات العامة، حيث عرفت هذه الفترة انخفاضا بين سنتي 2004 و 2006 ويعود ذلك إلى تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وفي سنة 2012 بلغ الميل المتوسط للنفقات العامة 0,43%، ليستمر في الارتفاع بعدها، ويعزى ذلك إلى تزايد التوجهات التدخلية للدولة في النشاط الاقتصادي، ما يعني أنها تسعى للتأثير على النشاط الاقتصادي من خلال الإنفاق العمومي، وما يمكن قوله أن الميل المتوسط للنفقات العامة عرف تزايد خلال فترة الدراسة إلا أن هذا التزايد لم يكن مستمرا وإنما كان متقطعا.

**3-2-2- اختبار مدى تطابق نموذج فاجنر على واقع الاقتصاد الجزائري:** بالاعتماد على المعطيات الخاصة بكل من النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان، نحاول توضيح العلاقة التي جاء بها قانون أدولف فاجنر بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

**3-2-1- التحليل الإحصائي لمدى انطباق نموذج فاجنر على الاقتصاد الجزائري:** يوضح لنا الجدول الموالي النتائج الإحصائية لتطبيق قانون أدولف فاجنر على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2015/2000.

الجدول رقم(04): النتائج الإحصائية لتطبيق قانون أدولف فاجنر على الاقتصاد الجزائري  
خلال الفترة 2015/2000

السنة	نصيب الفرد من النفقات العامة	معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	المرونة
2000	38,73	/	135,57	/	/
2001	42,78	10,46	136,89	0,97	10,78
2002	49,45	15,59	144,23	5,36	2,91
2003	53,12	7,42	164,92	14,34	0,52
2004	58,45	10,03	189,0	14,60	0,69
2005	62,36	6,67	229,81	21,59	0,31
2006	73,26	17,48	253,92	10,49	1,67
2007	91,17	24,45	274,31	8,03	3,04
2008	121,16	32,90	319,26	16,38	2
2009	120,40	-0,63	282,63	-11,47	0,05
2010	124,16	3,13	333,30	17,93	0,17
2011	159,42	28,40	397,32	19,21	1,48
2012	188,24	18,08	432,29	8,80	2,05
2013	157,30	-16,44	434,60	0,53	-31,01
2014	178,85	13,70	439,87	1,21	11,32
2015	193,02	7,92	423,51	-3,72	-2,13

المصدر: من إعداد الباحثة

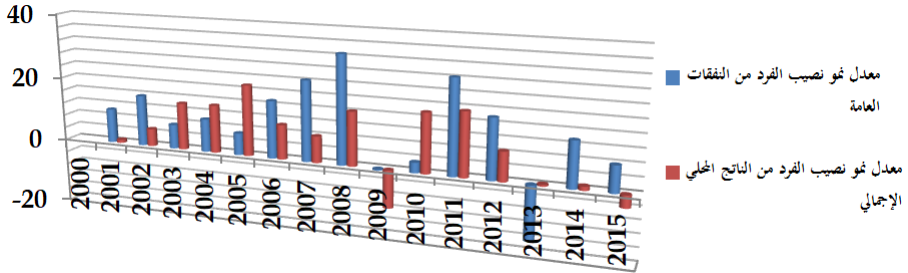
إن الفرضية الأساسية لقانون أدولف فاجنر تقوم على أساس أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالرجوع إلى معطيات الاقتصاد الجزائري الممثلة في الجدول رقم (04) نلاحظ أنه خلال سنتي 2001 - 2002 كان معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغ الأول 10,46% سنة 2001 في حين بلغ الثاني لنفس السنة 0,97%، ذلك يعني أن هناك استجابة مرتفعة لمعدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة نتيجة

للتغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والتي توّضحها قيمة المرونة والتي بلغت 10,78 وهي تمثل نسبة الزيادة في نصيب الفرد من النفقات العامة إلى نسبة الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وفي هذه الحالة إذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بـ 1% فإن نصيب الفرد من النفقات العامة يزيد بـ 10,78%، حيث أبدى معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة استجابة وحساسية مرتفعة اتجاه التغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي فإن قانون أدولف فاجنر ينطبق على الاقتصاد الجزائري خلال سنتي 2001 و 2002. لكن اعتبارا من سنة 2003 إلى غاية سنة 2005، كانت قيمة المرونة أقل من الواحد، حيث بلغت قيمة المرونات خلال سنوات 2003 - 2004 - 2005 على الترتيب 0,52 - 0,69 - 0,31، حيث نلاحظ خلال هذه الفترة أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة، حيث في سنة 2003 بلغ معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة 7,42 في حين بلغ معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 14,34، وهذا ما يعكس ضعف حساسية التغير النسبي لنصيب الفرد من النفقات العامة نتيجة التغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما يتنافى مع قانون أدولف فاجنر، وبالتالي فإن هذا القانون لا ينطبق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2003-2005؛ أما الفترة 2006-2015 شهدت فيها معدلات نمو نصيب الفرد من النفقات العامة ومعدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي عدة تذبذبات، حيث ارتفعت معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي على معدلات نمو نصيب الفرد من النفقات العامة خلال سنتي 2010 و 2013، أما السنوات الأخرى فقد عرفت ارتفاعا في معدلات نمو نصيب الفرد من النفقات العامة على معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كانت فيها استجابة مرتفعة لمعدلات نمو نصيب الفرد من النفقات العامة اتجاه التغير النسبي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهو ما يترجم قانون أدولف فاجنر؛

من خلال ما سبق يمكن القول أن قانون أدولف فاجنر لا ينطبق بشكل كلي مطلق على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015 وإنها هو انطباق جزئي، والشكل التالي يعكس لنا ذلك.



الشكل رقم (03): تطور معدل نصيب الفرد من النفقات العامة ومعدل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2015/2000



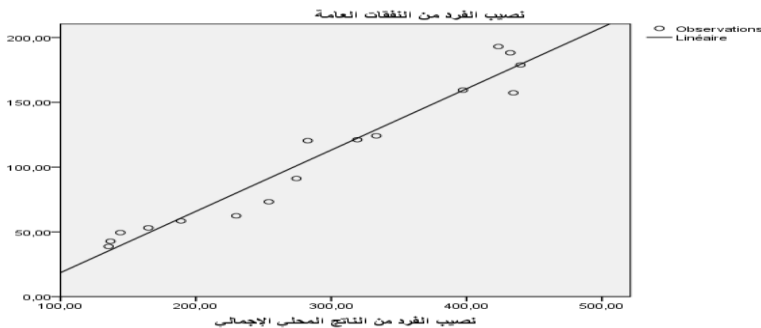
المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على معطيات الجدول رقم(04)

3-2-2- التحليل القياسي لانطباق نموذج فاجنر على الاقتصاد الجزائري: يعتبر قانون أدولف فاجنر من بين القوانين أو النماذج التي تبرز العلاقة السببية بين نصيب الفرد من النفقات العامة  $G/N$  ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  $Y/N$ ، لذا سنعتبر نصيب الفرد من النفقات العامة دالة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:  $G/N = F(Y/N)$  وعلى ضوء ذلك، سنقوم باختبار العلاقة بين نصيب الفرد من النفقات العامة  $G/N$  ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  $Y/N$  قياسيا، وذلك باستخراج معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لنموذج الانحدار الخطي ذي متغيرين وفق المعادلة التالية:

$$\frac{G}{N} = \alpha + \beta \frac{Y}{N}$$

الشكل رقم(04): العلاقة بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد

من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

وقد تم إجراء الاختبار باستعمال برنامج SPSS وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

الجدول رقم (05): معلمات معادلة الانحدار

### للمنموذج

Coefficients<sup>a</sup>

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
1 (Constante)	-28,775	8,667		-3,320	,005	-47,364	-10,185
نصيب الفرد من النفقات المحلي الإجمالي	,473	,028	,976	16,785	,000	,413	,534

a. Variable dépendante : نصيب الفرد من النفقات العامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من الجدول رقم(05)، يمكن استخلاص معادلة الانحدار لاختبار العلاقة الارتباطية بين نصيب الفرد من النفقات العامة كمتغير تابع ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمتغير

مستقل هي كالتالي:  $G/N = -28,775 + 0,473 Y/N$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 0,473 أي  $0 < \beta$  وهذه يدل على أن هناك علاقة طردية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يزداد نصيب الفرد من النفقات العامة ب 0,473 وحدة؛

الجدول رقم (06): ملخص النموذج

Récapitulatif des modèles<sup>b</sup>

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,976 <sup>a</sup>	,953	,949	12.45209	1,477

a. Valeurs prédites : (constantes) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

b. Variable dépendante : نصيب الفرد من النفقات العامة

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي  $R = 0,97$  وهذا يعبر على أنه يوجد ارتباط قوي جدا بين المتغير التابع والمتغير المستقل، أما عن معامل التحديد المصحح  $R\text{-deux}$   $\text{ajusté} = 0,94$ ، يشير إلى أن ما نسبته 94,9% من التغيرات في نصيب الفرد من النفقات

العامية سببها التغيرات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما 1,5% سببها متغيرات أخرى.

وبالنظر إلى معادلة الانحدار نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 0,473 وهذا يعني أنه إذا زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة فإن نصيب الفرد من النفقات العامة يزيد بـ 0,473 وحدة، وهذا يتنافى مع مضمون قانون أدولف فاجنر الذي ينص على أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أي أن الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ستؤدي إلى زيادة أكبر في نصيب الفرد من النفقات العامة، وبالتالي فإن ما جاء به أدولف فاجنر لا ينطبق كلياً على الاقتصاد الجزائري، بمعنى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يساهم في زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة ولكن ليس بالشكل الذي أشار إليه أدولف فاجنر، وهذا دليل على أن هناك عوامل أخرى غير الناتج المحلي الإجمالي تساهم في الزيادة المستمرة للنفقات العامة في الاقتصاد الجزائري، وقد بينت الدراسة أن هذه العوامل تتمثل في ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة عدد السكان، إضافة إلى زيادة الإيرادات وخاصة إيرادات المحروقات.

### 3-3- تطبيق نموذج قانون بيكوك و ويزمان على الاقتصاد الجزائري

حاول كل من بيكوك و ويزمان تفسير ظاهرة تزايد النفقات العامة من خلال دراستهما سنة 1961 لتطور النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في المملكة المتحدة خلال الفترة 1890-1955، وعليه سوف نقوم بتحليل مدى انطباق قانون بيكوك و ويزمان على الاقتصاد الجزائري، بالاعتماد على التحليل القياسي باستعمال برنامج SPSS، وذلك باختبار العلاقة بين النفقات العامة RGE، والناتج المحلي الإجمالي RGDP بطريقة قياسية، من خلال استخراج معادلة الانحدار باستخدام طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لنموذج الانحدار الخطي ذي متغيرين

$$RGE = \alpha + \beta RGDP$$

وفق المعادلة التالية

وكانت النتائج المتحصل عليها كما يلي:

## الجدول رقم (07): معاملات معادلة الانحدار للنموذج

Coefficients <sup>a</sup>							
Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.	95,0% % intervalles de confiance pour B	
	A	Erreur standard	Bêta			Borne inférieure	Limite supérieure
1 (Constante)	-877,011	269,381		-3,256	,006	-1454,777	-299,246
الناتج المحلي الإجمالي	,461	,024	,982	19,315	,000	,410	,513

a. Variable dépendante : النفقات العامة

## المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

على ضوء معطيات الجدول رقم(07)، يمكن استخراج معادلة الانحدار لاختبار العلاقة بين النفقات العامة كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي كمتغير مستقل كما يلي:

$$RGE = -877,011 + 0,461 RGDPI$$

من خلال المعادلة أعلاه نلاحظ أن معامل الانحدار بلغ 0,461 أي  $\beta > 0$  وهذا يدل على أن هناك علاقة طردية بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي، حيث كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تزداد النفقات العامة بـ 0,461 وحدة. ويمكن إدراج ملخص النموذج في الجدول الموالي:

## الجدول رقم (08): ملخص النموذج

Récapitulatif des modèles <sup>b</sup>					
Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,982 <sup>a</sup>	,964	,961	446.38229	1,561

a. Valeurs prédites : (constantes) الناتج المحلي الإجمالي

b. Variable dépendante : النفقات العامة

## المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن معامل الارتباط بين النفقات العامة والناتج المحلي الإجمالي  $R=0,98$  وهذا يعبر على أنه يوجد ارتباط قوي جدا بين المتغير التابع والمتغير المستقل؛ وبالنسبة لمعامل التحديد المصحح  $R\text{-deux ajusté} = 0,96$  يشير إلى أن ما نسبته 96,1% من التغيرات في النفقات العامة سببها التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، بينما 3,9% سببها متغيرات أخرى. ولمعرفة مدلولية النموذج من الناحية الإحصائية نستعين بالجدول الموالي:

## الجدول رقم (09): تحليل تباين ANOVA لاختبار معنوية الانحدار

ANOVA<sup>b</sup>

Modèle	Somme des carrés	ddl	Moyenne des carrés	D	Sig.
1 Régression	19953642,70	1	19953642,70	161,609	,000 <sup>a</sup>
Résidu	1728559,846	14	123468,560		
Total	21682202,54	15			

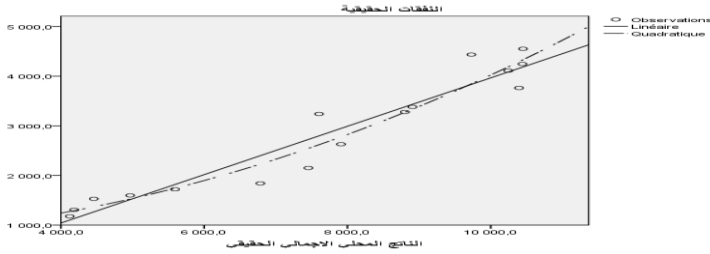
a. Valeurs prédites : (constantes), الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

b. Variable dépendante : النفقات الحقيقية

## المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن النموذج ذو دلالة إحصائية حيث أن الاحتمال الموافق لإحصائية فيشر يساوي 0.000 وهو أقل من 0.05 وهذا يعني أن النموذج له معنوية بصفة عامة، وبالتالي يمكن القول بأن هناك علاقة خطية معنوية بين النفقات العامة الحقيقية كمتغير تابع والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي كمتغير مستقل، والشكل التالي يوضح العلاقة الخطية بين المتغيرين:

## الشكل رقم (05): العلاقة بين النفقات العامة الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي



## المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على برنامج SPSS

يتضح من معادلة الانحدار، أن معامل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي موجب وهذا يدل على علاقته الطردية مع النفقات العامة الحقيقية، كما لاحظنا أن معامل الانحدار أقل من الواحد، إضافة إلى معامل التحديد المصحح الذي بلغ  $R\text{-deux ajusté} = 0.92$  الذي يشير إلى أن ما نسبته 92% من التغيرات في النفقات العامة سببها التغيرات في الناتج المحلي الإجمالي، بينما 8% سببها متغيرات أخرى، و باعتبار أن بيكوك و ويزمان يرى أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق العام وإنما هناك عوامل أخرى، فإن ذلك لا ينطبق على الجزائر بشكل كلي، باعتبار أن الجزائر تعتمد على النفط في تركيبة الناتج المحلي الإجمالي.

## خلاصة:

حاولنا في هذه الدراسة إبراز مدى انطباق قانوني أدولف فاجنر وقانون بيكوك و ويزمان على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2015، وقد خلصت النتائج المتعلقة بقانون أدولف فاجنر إلى وجود علاقة طردية بين نصيب الفرد من النفقات العامة ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، حيث وجدنا بأن زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة نصيب الفرد من النفقات العامة ب 0.473 وحدة، وهذا ما يتنافى مع فرضية أدولف فاجنر القائلة أن معدل نمو نصيب الفرد من النفقات العامة يكون أكبر من معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، أما فيما يخص قانون بيكوك و ويزمان خلصت النتائج إلى وجود علاقة طردية بين النفقات العامة الحقيقية والناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، إضافة إلى وجود ارتباط قوي بين المتغيرين الذي قدر بك 95%، باعتبار أن بيكوك و ويزمان يرون أن زيادة النفقات العامة مرتبطة بعوامل أخرى، وبالتالي فإن ذلك لا ينطبق على الجزائر بشكل كلي؛

بناء على النتائج التي توصلنا إليها والتي فندت الفرضية التي انطلقت منها الدراسة، استنتجنا أن ظاهرة تزايد النفقات راسخة في الاقتصاد الجزائري كما تؤكد على المعطيات الإحصائية، وعليه نوصي بما يلي:

- التقليل من الاعتماد على إيرادات المحروقات كمصدر لتمويل النفقات العامة، وذلك لرفع قدرة الجزائر على مواجهة أي صدمات سلبية في إيرادات من قطاع المحروقات؛
- إعادة النظر في السياسة المنتهجة حاليا ووضع معايير لتقييم اتجاه النفقات العامة في البلد، وتحديد الحد الأمثل للتدخل؛
- توجيه النفقات العامة نحو الاستثمارات المنتجة للثروة؛
- ضرورة إعطاء الأهمية الكافية للدراسات القياسية فيما يخص قانوني أدولف فاجنر، بيكوك و ويزمان.

### الإحالات والمراجع:

1. محرزى مُجّد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010
2. سعيد علي مُجّد العبيدي، اقتصاديات المالية العامة، دار دجلة، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
3. فتحي أحمد ذياب عواد، اقتصاديات المالية العامة، دار الرضوان للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2013.
4. حسني خربوش، حسين اليحيى، المالية العامة، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات بالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، مصر-القاهرة-، 2013.
5. محمود الوادي وآخرون، المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، دار المسيرة، الطبعة الأولى، 2002.
6. مُجّد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الخامسة، 2013.
7. مُجّد حلمي مراد، مالية الدولة، منشورات جامعة عين شمس، مصر، بدون سنة نشر.
8. John Loizides and George Vamvoukas, Government Expenditure and Economic Growth: Evidence from Trivariate Causality Testing, Journal of Applied Economics, Vol. VIII, No. 1 (May 2005),.
9. Saleh Said Masan, Testing Keynesian versus Wagner Hypothesis on the linkage between Government Spending and Economic Growth in Oman, Proceedings of the Fourth Asia-Pacific Conference on Global Business, Economics, Finance and Social Sciences (AP15Malaysia Conference) ISBN - 978-1-63415-762-9 Kuala Lumpur, Malaysia, Paper ID: KL553 , 7-9 August, 2015 ,P 08-09
10. وليد حنا عزيز، "ظاهرة النمو المستمر للنفقات العامة في الأردن\_دراسة مقارنة"، مؤتمر العلمي الرابع، جامعة فيلادلفيا، الأردن، 2005/03/16، منشور على الموقع <http://www.jps-dir.com/forum/upload/1364/21.pdf>
11. حمد بن مُجّد آل الشيخ، "العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في قانون فاجنر شواهد دولية"، مجلة جامعة الملك سعود، العدد 14، السعودية، 2002.
12. Hussin Abdullah ; Selamah Maamor ; Relationship between National Product and Malaysian Government Development

Expenditure: Wagner's Law Validity Application; international Journal of business and management; vol5 n°1; January 2010;

13. زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، الفتح للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2003.

14. Alan T .Peacock ,and Jack Wiseman, The Growth of Public Expenditure in the United Kingdom, Princeton University Press, Volume ISBN-071-87014-0 :X, 1961, Availaible at: <http://papers.nber.org/books/peac61-1>,.

15. دحماني محمد، ناصور عبد القادر، النمو الاقتصادي واتجاه الإنفاق الحكومي في الجزائر- بعض الأدلة التجريبية لقانون فاجنر-، مجلة الاقتصاد والمناجمت، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، أبو بكر بلقايد تلمسان، العدد 11، 2012،.

16. علي خليل، سليمان اللوزي، المالية العامة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، 124. الملاحق:

الملحق رقم(01): تطور نفقات التسيير ونفقات التجهيز خلال الفترة (2000-2018)

الوحدة: مليار دج

السنوات	مجموع نفقات الميزانية	نسبة التسيير السنوية %	نفقات التسيير	نسبة نفقات التسيير إلى إجمالي النفقات %	نفقات التجهيز	نسبة نفقات التجهيز إلى مجموع النفقات %
2000	1199,8	-	881	73,43	318,8	26,57
2002	1540,9	4,70	1038,6	67,40	502,3	32,60
2004	1859,9	7,45	1241,2	66,73	618,7	33,27
2006	2543,4	20,82	1452	57,09	1091,4	42,91
2008	4188,4	31,10	2290,4	54,68	1898	45,31
2010	4657,6	10,90	2736,2	58,75	1921,4	41,25
2012	7054,4	15,93	4691,3	66,50	2363	33,50
2014	7153,0	7,80	4542	63,50	2611	36,50
2015	8858,1	23,84	4972,3	56,13	3885,8	43,87
2016	7984,1	-9,87	4807,3	60,21	3176,8	39,79
2018	6024,13	25,36	4584	53,12	4044	46,87

Source : Ministère des finances, Direction Générale de prévision et des politiques